منظمة العمل الدولية

# مجلس الإدارة

**الدورة 341، جنيف، آذار/ مارس 2021**

**القسم المؤسسي** **INS**

**التاريخ:** ١ آذار/ مارس ٢٠٢١
**الأصل:** إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

## كوفيد ـ ١٩ وعالم العمل

### عناصر وثيقة ختامية محتملة لمؤتمر العمل الدولي (الدورة ١٠٩) بشأن استجابة عالمية لانتعاش متمحور حول الإنسان من أزمة كوفيد-١٩

**غرض الوثيقة**

مجلس الإدارة مدعو إلى تقديم الإرشادات بشأن الدعائم الأساسية للوثيقة الختامية لمؤتمر العمل الدولي. ورهناً بإرشاداته، سيتم إعداد مسودة وثيقة ختامية وتوزيعها للتشاور بشأنها قبل مؤتمر العمل الدولي (انظر مشروع القرار في الفقرة ١٢).

**الهدف الاستراتيجي المعني:** الأهداف الاستراتيجية جميعها.

**النتيجة الرئيسية المعنية:** دراسة النتائج لتحديد القضايا ذات الصلة بالانتعاش المتمحور حول الإنسان.

**الانعكاسات السياسية:** نعم.

**الانعكاسات القانونية:** لا توجد.

**الانعكاسات المالية:** محتملة، رهناً بقرار مجلس الإدارة.

**إجراء المتابعة المطلوب:** كما ورد في مشروع القرار.

**الوحدة مصدر الوثيقة:** إدارة البحوث.

**الوثائق ذات الصلة:** الوثيقة GB.340/HL/2؛ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

١. ناقش مجلس الإدارة في دورته ٣٤٠ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠) وثيقة بعنوان "كوفيد-١٩ وعالم العمل".[١] ونظرت هذه الوثيقة في الطريقة التي يمكن بها للنهج المتمحور حول الإنسان والذي تم توضيحه في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية بشأن مستقبل العمل، أن يؤثر على التحديات الاستثنائية التي فرضتها أزمة كوفيد-١٩ على الانتعاش في عالم العمل واقترحت إدراج مساهمة منظمة العمل الدولية في الانتعاش ضمن إطار مبادرة شاملة تهدف إلى تسهيل استجابة متكاملة في مواجهة الأزمة.

٢. وعقب المناقشة، طلب مجلس الإدارة من المدير العام ما يلي: (أ) وضع مقترحات، مع مراعاة الإرشادات التي قدمها مجلس الإدارة، من أجل استجابة عالمية لانتعاش متمحور حول الإنسان من أزمة كوفيد-١٩ تكون مستدامة وقادرة على الصمود، من خلال التنفيذ السريع والمركّز لإعلان مئوية منظمة العمل الدولية؛ (ب) تنظيم مشاورات ثلاثية لتحديد البدائل الممكنة لينظر فيها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٩ (حزيران/ يونيه ٢٠٢١) بهدف تقديم مقترحات مناسبة إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١) بشأن محتوى ونسق هذه الاستجابة وكذلك بشأن عملية التوصل إلى اتفاق ثلاثي.[٢]

٣. وأُعدت وثيقة موجزة تحدد مسودة العناصر المحتملة وعُقدت مشاورات مع كل هيئة من الهيئات المكونة الثلاثية خلال الأسبوع الذي يبدأ في ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١.

٤. ونتيجة لتلك المشاورات الأولية، أُعدت وثيقة ثانية لمواصلة تحديد الدعائم الأساسية لوثيقة ختامية محتملة وتمت مناقشتها في مشاورة ثلاثية في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢١.

٥. وتم النظر في مجموعة واسعة من القضايا أثناء المشاورة واستناداً إلى تلك المناقشة، تسعى هذه الوثيقة إلى تقديم الدعائم الأساسية المنقحة للوثيقة الختامية كي يناقشها مجلس الإدارة ويعطي الإرشادات بشأنها.

٦. وخلال المشاورات، كان هناك تقارب واضح في الآراء بشأن ضرورة أن تكون الوثيقة الختامية وثيقة عملية المنحى وملهمة تستند إلى إعلان مئوية منظمة العمل الدولية كأساس للإنتعاش المتمحور حول الإنسان من جائحة كوفيد-١٩. ولوحظ أنّ إعلان المئوية وثيقة تم التفاوض عليها بعناية وأنّه ينبغي أن يكون هذا النص ونص الوثيقة الختامية متسقين في صيغتهما.

٧. وأعرب العديد من الممثلين عن تفضيلهم لوثيقة ختامية تتضمن مقترحات بعينها وتحدد المجالات المطلوب فيها اتخاذ إجراء عاجل للانتعاش في عالم العمل. وكان هناك دعم واضح للوثيقة الختامية للفت الانتباه إلى الأشخاص الأكثر تضرراً من أزمة كوفيد-١٩، بمن في ذلك النساء والشباب والمجموعات المستضعفة الأخرى. وأشار الكثيرون إلى أهمية السلامة والصحة المهنيتين في خطط الانتعاش. وشملت مجالات التركيز الإضافية الحماية الاجتماعية، ولا سيما للفئات الأكثر استضعافاً، وأهمية تطوير المهارات والتصدي للسمة غير المنظمة.

٨. واقتُرح أنّه ينبغي للنمو المستدام والشامل والمرن من الانتعاش أن يشمل استراتيجيات لجميع أنواع العمال وكافة قطاعات الأعمال، لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن تتناول الوثيقة الختامية قضايا ترتيبات العمل، مثل العمل عن بعد، مع إتاحة الوصول المناسب إلى الدعم والتدريب على هذه التدابير. ويجب أن تشمل الحاجة إلى الاستفادة من الفرص التي يطرحها الانتعاش الشامل والمرن والأخضر.

٩. وتم الإعراب عن التأييد القوي لتحديد قائمة محددة من خيارات السياسة العامة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء في سياق الاستجابة والانتعاش. واقتُرح النظر في صياغة الخيارات في إطار سياسة الانتعاش رباعية الدعائم لمنظمة العمل الدولية. وأكد العديد من الممثلين أنّ الحوار الاجتماعي والتعاون الثلاثي سيكونان أساسيين، على غرار التعاون والتضامن الدوليين من أجل إعادة البناء بشكل أفضل حقاً.

١٠. وطُلب أن ينخرط المكتب في عملية تشاور تفاعلية خلال الأشهر القادمة وأن يقدم المزيد من المعلومات بشأن الترتيبات الممكنة للنظر في الوثيقة الختامية في مؤتمر العمل الدولي. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، يُسترعى انتباه مجلس الإدارة إلى الوثيقة المعروضة عليه بشأن *ترتيبات الدورة ١٠٩ للمؤتمر (٢٠٢١)*.[٣]

١١. وفي ضوء المشاورات حتى الآن، قد يرغب مجلس الإدارة في أن يطلب من المكتب إعداد مسودة وثيقة ختامية للتشاور بشأنها في نيسان/ أبريل - أيار/ مايو ٢٠٢١.

---

[١] الوثيقة GB.340/HL/2.

[٢] الوثيقة GB.340/HL/PV، الفقرة ٧٨.

[٣] الوثيقة GB.341/INS/3/2.

## ◄ مشروع القرار

**١٢. قدم مجلس الإدارة إرشادات بشأن الدعائم الأساسية لوثيقة ختامية محتملة بشأن استجابة عالمية لانتعاش محوره الإنسان على النحو المفصل في ملحق الوثيقة GB.341/INS/4 وطلب من المكتب إعداد مسودة وثيقة ختامية للتشاور بشأنها.**

# ◄ الملحق

## الدعائم الأساسية لوثيقة ختامية لمؤتمر العمل الدولي:
## استجابة عالمية من أجل انتعاش محوره الإنسان من أزمة كوفيد-١٩

### ألف - تأثير جائحة كوفيد-١٩ على عالم العمل

باعتبار أنه:

- كان لجائحة كوفيد-١٩ أثرٌ عميق على البشرية، مما أكد الترابط بين جميع أفراد المجتمع وعدم قابلية تجزيء الأمن البشري؛
- بالإضافة إلى الخسائر المأساوية في الأرواح، أطاحت الجائحة بعالم العمل، بما في ذلك:
  - o زيادة البطالة وتوقف الأنشطة، خاصة في صفوف الشباب والنساء؛
  - o خسائر فادحة في دخل العمل وزيادة السمة غير المنظمة والهشاشة؛
  - o إغلاق المؤسسات وإفلاسها، لا سيما في القطاعات الأكثر تضرراً؛
- طالت الجائحة بشكل غير متناسب الفئات الأكثر حرماناً واستضعافاً في عالم العمل وكشفت عن مواطن العجز في العمل اللائق الموجودة أصلاً وفاقمتها وزادت الفقر وطرحت تحديات إضافية خطيرة أمام تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- سوف يستمر التأثير على عالم العمل، بما في ذلك تسريع العمل عن بعد، إلى ما بعد الجائحة نفسها ويخاطر بتوليد المزيد من انعدام المساواة والظلم الاجتماعي وانعدام الأمن، ناهيك عن الانعكاسات الخطيرة على تحقيق أهداف منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠)؛
- وعليه، لا بد من إيجاد استجابة عالمية لضمان أن يكون للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي آثار مجدية على البشرية بقدر ما كانت آثار الأزمة مدمرة لها.

### باء - إعلان مئوية منظمة العمل الدولية كأساس لاستجابة عالمية من أجل انتعاش متحمور حول الإنسان

وباعتبار أيضاً أن:

- الاستجابة العالمية الفعالة للانتعاش المتمحور حول الإنسان من جائحة كوفيد-١٩ تستلزم العمل المشترك بين كافة الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمنظمات الدولية؛
- هذه الاستجابة ينبغي أن تتناول تحديات عالم العمل الموجودة أصلاً قبل الأزمة، بالإضافة إلى التأثير المباشر للجائحة بهدف المضي قدماً بشكل أفضل؛
- استمرارية الأعمال وأمن الدخل والتضامن هي عناصر أساسية في منع انتشار الفيروس وحماية الأرواح وسبل العيش ودعم وبناء اقتصادات ومجتمعات مرنة. لهذا، يحتاج الاقتصاد العالمي إلى تدابير وسياسات عاجلة تمس بالاقتصاد الفعلي وبجميع العمال، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص والعمال غير الدائمين والعمال الموسميون والعمل غير المنظمين وبكافة قطاعات الأعمال، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- إعلان مئوية منظمة العمل الدولية بشأن مستقبل العمل يوفر خارطة طريق متفق عليها دولياً سعياً إلى تحقيق هذه الغاية. وأصبح من الملح، بفعل الأزمة، تسريع تنفيذها من خلال زيادة التركيز عليها وتعزيز الاستثمارات؛
- إعلان المئوية يدعو إلى تعزيز قدرات جميع النساء والرجال كي يستفيدوا من الفرص المتاحة في عالم عمل متغير؛ تقوية مؤسسات العمل من أجل ضمان الحماية المناسبة لجميع العمال؛ النهوض بالنمو الاقتصادي المرن والشامل والمستدام وبالعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، من أجل توفير الظروف لانتعاش محوره الإنسان على أساس الإنصاف والازدهار المشترك، بما يترافق مع النمو والتنمية المؤاتيين للبيئة؛

- هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات توفر أساساً متيناً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز عقدها الاجتماعي والبيئات المؤاتية للمنشآت المستدامة في وقت واحد، وهي مكمل طبيعي وضروري للتدابير الصحية العاجلة المطلوبة لحماية جميع الأشخاص من كوفيد-١٩؛
- وعليه، يجب أن تكون الجهود والاستثمارات المتزايدة والمستمرة عبر هذه المجالات على رأس أولويات السياسة العامة والتعاون الدولي.

## جيم - إجراءات عاجلة للمضي قدماً بانتعاش محوره الإنسان يقوم على تنفيذ إعلان المئوية

تلتزم الدول الأعضاء بما يلي:

- العمل، فردياً وجماعياً، من أجل التنفيذ المركز والمعجل لإعلان المئوية من أجل المضي قدماً بشكل أفضل من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية، من خلال انتعاش محوره الإنسان من شأنه أن يحرز تقدماً على مسار النمو المستدام والمرن والشامل يترافق مع العمل اللائق للجميع؛
- استخدام الحوار الاجتماعي والتعاون الثلاثي واحترام معايير العمل الدولية من أجل إرساء استراتيجيات الانتعاش؛
- مواجهة الأبعاد العالمية للأزمة من خلال التعاون والتضامن على المستويين الدولي والإقليمي واتساق السياسات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي، بحيث تكون جميع البلدان قادرة على الوصول إلى الأدوات والموارد اللازمة للتغلب على الجائحة كجزء من التنفيذ السريع لبرنامج عام ٢٠٣٠ والتحول الأخضر، من أجل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛
- وضع هدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، فضلاً عن حماية العاملين من النساء والرجال واحتياجات الفئات الأكثر استضعافاً والأكثر تضرراً من الجائحة ودعم المنشآت والوظائف والدخل، في صميم الاستراتيجيات الرامية إلى الانتعاش المتمحور حول الإنسان والتقدم بشكل أفضل للخروج من الأزمة. وتحقيقاً لهذا الغرض، سوف تولي الدول الأعضاء اهتماماً نشطاً للقيام بما يلي:

### ١. تحفيز نمو اقتصادي واسع النطاق وخلق فرص العمل

- o الحفاظ على سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة للعمالة الكاملة والمنتجة.
- o تعزيز التضامن العالمي من خلال دعم البلدان النامية التي تعاني من تخفيضات في حيز السياسة المالية والنقدية لديها ومن تفاقم الديون الخارجية بسبب الأزمة.
- o توفير الدعم المالي للحفاظ على استمرارية المنشآت وقدرتها على الصمود في وجه الأزمة، لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة والحفاظ على سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية.
- o تحفيز الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة، بما في ذلك البنية التحتية المستدامة والاقتصاد الأخضر والصحة واقتصاد الرعاية والاقتصاد الرقمي.
- o تقديم الحوافز لأصحاب العمل للاحتفاظ بالعاملين على الرغم من الحد من النشاط التجاري المرتبط بالأزمة، بما في ذلك تقاسم العمل والعمل لفترات أقصر وإعانات الأجور والتعليق المؤقت للضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي، فضلاً عن الوصول إلى تدابير الدعم المقدم للمنشآت بشرط الاحتفاظ بالعمال.
- o وضع برامج وآليات عامة من الإعانات لصالح التوظيف للحفاظ على الوظائف وسبل العيش خلال الأزمة، لاسيما من خلال استحداث استراتيجيات هادفة وإمكانيات للعمل اللائق لصالح الفئات الأكثر تضرراً أو المستضعفة مثل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال ذوي الأجور المنخفضة والعمال ذوي المهارات المنخفضة والعمال المهاجرين.
- o اتخاذ التدابير لمساعدة العمال وأصحاب العمل في المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر غير المنظمة، إلى جانب دعم المنشآت المنظمة.

**٢. تقديم دعم واسع النطاق لدخل الأسر وتسهيل التحولات في سوق العمل**

- o الحفاظ على دعم الدخل للعمال والأسر التي تعاني من خسائر أو انخفاض الدخل بسبب الأزمة.
- o تعويض العمال عن التخفيضات في الدخل من خلال مكملات الأجور.
- o زيادة الاستثمار في سياسات سوق العمل النشطة للقيام بالاستثمارات اللازمة في تدريب العمال، بما في ذلك اكتساب المهارات الأساسية والمهارات المرتبطة بالقابلية للاستخدام، لتسهيل إعادة التوظيف والمساعدة في البحث عن عمل واستحداث إدارات الوساطة.
- o إجراء تدخلات هادفة ترمي إلى ضمان الاندماج الفعال للشباب في العمالة المنتجة وعكس الزيادات المرتبطة بالأزمة في مستويات الشباب غير الملتحقين بعمل أو تعليم أو تدريب.
- o الاستجابة لاحتياجات العمال المستضعفين من ذوي المداخيل والقابلية للاستخدام الحرجة بسبب الأزمة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والعمال المهاجرون واللاجئون والشعوب الأصلية والقبلية والأقليات الإثنية والعرقية.
- o ضمان الحفاظ على إمكانية حصول الأسر على الرعاية الصحية الملائمة والسكن والخدمات الأساسية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.
- o توسيع نطاق الاستفادة من الإجازة المرضية والإجازة الأسرية مدفوعة الأجر وضمان التغطية في حالات الحجر الصحي والعزل الذاتي وتطوير آليات أسرع لدفع الإعانات.
- o ضبط إجراءات العمل وترتيبات العمل المرنة من خلال تدابير مثل العمل عن بعد، على أساس الحوار والتعاون بين الإدارة والعاملين، مع إمكانية حصول المديرين والعاملين عن بُعد على المعدات اللازمة والدعم التقني والتدريب.
- o ضمان المساواة بين الجنسين في تقديم جميع أشكال الدعم للانتعاش المتمحور حول الإنسان.

**٣. المضي قدماً بشكل أفضل من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية وحماية العمال والاستدامة البيئية والقدرة على الصمود اقتصادياً**

- o اعترافاً بالدور الأساسي الذي يضطلع به الإطار المعياري لمنظمة العمل الدولية في تعزيز اقتصادات شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود وانتعاش متمحور حول الإنسان، لا بد من تعزيز احترام معايير العمل الدولية مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات التي كشفت فيها الأزمة عن ثغرات خطيرة.
- o تعزيز الحماية الكافية والفعالة لجميع العمال وأماكن العمل الأكثر قدرة على الصمود من خلال الاستثمار في نُظم السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني وعلى مستوى المنشأة، القائمة على نهج وقائي.
- o زيادة الاستثمار من خلال حشد الموارد المحلية وزيادة التضامن العالمي لضمان الوصول الشامل إلى نُظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الأرضيات، التي توفر مزايا شاملة وكافية تلبي احتياجات الناس بغض النظر عن وضعهم الوظيفي، لاسيما من خلال استبدال تدابير الأزمات المؤقتة المتخذة لسد الثغرات التي كشفت عنها الأزمة بنُظم تتمشى مع المعايير الدولية للضمان الاجتماعي، والضرورية لضمان أمن الدخل والحصول على الرعاية الصحية ومرافقة التحولات الشخصية والمهنية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتسريع الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.
- o زيادة الاستثمار في تنمية المهارات الفعالة والتعلم مدى الحياة والتعليم الجيد للجميع.
- o زيادة الاستثمار في برنامج تحويلي للمساواة بين الجنسين مع التركيز على تعزيز المهارات والتدريب والدعم وتحقيق تقاسم أكثر توازناً للمسؤوليات الأسرية بين النساء والرجال ومعالجة التقليل من قيمة عمل المرأة بما في ذلك من خلال شفافية الأجور وتحسين ظروف العمل في اقتصاد الرعاية والقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، بما فيها ظاهرة العنف والتحرش التي سهّلتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- o منع التمييز والاستبعاد أثناء الأزمة وبعدها من خلال تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز في العمل واعتماد تدابير سياسية هادفة ومتكاملة لتحقيق المساواة من حيث الممارسة.

- تعزيز المنشآت المستدامة، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال إرساء بيئة مؤاتية وقدرة قطاع الأعمال على الصمود وتعزيز الإنتاجية والاستدامة البيئية وإضفاء الطابع المنظم على المنشآت وتطوير روح المبادرة في تنظيم المشاريع والأعمال التجارية المدعومة بسلوك الأعمال المسؤول وعلى أساس الحوار الاجتماعي ومعايير العمل الدولية.
- تسريع الاستثمار في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون، بما يتمشى مع اتفاقية باريس.

**٤. الاعتماد على الحوار الاجتماعي لصياغة حلول فعالة واستدامتها**

- إرساء حوار اجتماعي بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج الانتعاش المتمحور حول الإنسان.
- خلق بيئة مؤاتية لعلاقات عمل سليمة في عملية الانتعاش، من خلال الأطر القانونية والمؤسسية القائمة على معايير العمل الدولية، وتعزيز وإعمال الحقوق التمكينية للحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية.
- تزويد إدارات العمل والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة بالقدرات المؤسسية والمعرفية اللازمة حتى تتمكن من أداء وظائفها على نحو فعال.
- الاستثمار في مؤسسات الحوار الاجتماعي بشأن ظروف العمل والتوظيف من أجل ضمان حماية العمال ودعم استمرارية الأعمال وإيجاد حلول مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة لمختلف الصناعات والقطاعات والمنشآت.

## دال - دور منظمة العمل الدولية في الانتعاش المتمحور حول الإنسان

من جهة أخرى، تدعو الدول الأعضاء منظمة العمل الدولية إلى أن تعزز تنفيذ إعلان المئوية من أجل مستقبل العمل وانتعاش محوره الإنسان من أزمة كوفيد-١٩، من خلال كافة الوسائل المتاحة لها وبما يتمشى مع برنامجها وميزانيتها وخطتها الاستراتيجية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تقوم بما يلي:

- تقديم الدعم الكامل لاستراتيجيات الانتعاش المتمحور حول الإنسان التي تضعها الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال بناء قدرات الهيئات المكونة وتقديم المشورة السياسية القائمة على البينات والبحوث وإعداد الإحصاءات والاضطلاع بأنشطة التوعية القائمة على تنفيذ معايير العمل الدولية والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- أخذ زمام المبادرة في المضي قدماً بشكل أفضل من خلال تعزيز الترتيبات المؤسسية مع المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات، بهدف تحقيق عمل متماسك لدعم الانتعاش المتمحور حول الإنسان؛
- اغتنام جميع الفرص لتسخير جهود المنظمات الدولية الأخرى وتعزيز التعاون الملموس معها لدعم الانتعاش المتمحور حول الإنسان، تمشياً مع إعلان المئوية، بما في ذلك من خلال:
  - توفير الدعم التقني والمالي للاستراتيجيات الوطنية بشأن الانتعاش المتمحور حول الإنسان، في إطار نهج متكامل؛
  - التعاون في تصميم وتنفيذ استراتيجيات التمويل لوضع نُظم الحماية الاجتماعية وتوسيعها، بما يتمشى مع هدف الحماية الاجتماعية الشاملة مع أرضية حماية صلبة ترتكز على معايير منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي؛
  - تنسيق سياسات العمل اللائق المعززة والمساعدة الدولية في بناء القدرات مع سياسات التجارة والاستثمار الدوليين للمساعدة في ضمان تقاسم فوائد التجارة والاستثمار الدوليين على نطاق واسع؛
  - تحليل وتعزيز إمكانيات خلق الوظائف والعمل اللائق الأوسع نطاقاً من أجل التنفيذ المعجل لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالوظائف الخضراء والمساواة بين الجنسين والحد من أوجه انعدام المساواة وتوفير التعاون التقني لدعم الاستراتيجيات القطرية لتحقيق هذه الأهداف؛
  - دراسة الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار في النهج المتمحور حول الإنسان الذي حدد إعلان المئوية إطاره؛

- o إيلاء الأولوية للاستراتيجيات الرامية إلى معالجة السمة غير المنظمة وتعميم هذه الاستراتيجيات، في إطار التعاون الإنمائي، بما في ذلك إضفاء الطابع المنظم، وكخطوة أولى الحد من مواطن العجز في العمل اللائق، التي يواجهها العمال غير المنظمين؛
- o إيلاء الأولوية وتنسيق الاستثمارات الرامية إلى تعزيز قدرة مؤسسات العمل لترجمة معايير العمل الدولية إلى قوانين وممارسات وطنية وضمان تنفيذها تنفيذاً كاملاً؛

- المساهمة بنشاط في جهود منظومة الأمم المتحدة على المستويين الوطني والدولي لضمان تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ وتعزيز كافة مجالات التعاون متعدد الأطراف في التصدي لجائحة كوفيد-١٩.